مركز العودة الفلسطيني
Palestinian Return Centre

من الإبادة الجماعية إلى
الإبادة الجسدية

جثامين الأسرى والمختطفين الفلسطينيين في سجون الإحتلال الاسرائيلي

ديسمبر 2025

مقدمة

مع بدء تنفيذ وقف إطلاق النار المُتفق عليه في تشرين الأول 2025 تكشفت إحدى جرائم الاحتلال التي ارتكبها خلال الإبادة الجماعية مُنذ أواخر العام 2023، والمُتمثلة باحتجاز جثامين الشُهداء والتمثيل بها وسرقة الأعضاء منها. حيث تمّ توثيق تلك الجريمة من قبل الجهات المُختصة في قطاع غزة عند استلامها للجثامين المحتجزة بموجب الاتفاق والتي كان ظاهراً عليها آثار التعذيب الذي تعرضوا له قبل الاغتيال .

تندرج هذه الجريمة ضمن السياسات الاستعمارية التي تُمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على مدى عقود، من خلال احتجاز الجثامين في مقابر الأرقام وثلاجات الموتى وفي السجون. وتهدف هذه السياسة إلى تفكيك النُظم الاجتماعية والقيم المتعلقة بالحياة والموت لدى المجتمع الفلسطيني، كما تهدف إلى السيطرة على الفلسطيني جسدياً واستخدام ذلك كأداة ضغط وابتزاز سياسي .

وفي هذا السياق أقرت سلطات الاحتلال سياسات حكومية تُجيز صراحةً احتجاز جثامين الشهداء لاستخدامها كورقة ضغط -ضمن سياسة انتقامية- فيما يتعلق بصفقات تبادل الأسرى. ولم يقتصر الأمر على ذلك، فبعد الإفراج عن جثامين الشهداء تكشفت الأدلة حول النيّة المُسبقة لارتكاب الإبادة الجماعية حيث أكدت الفحوصات الرسمية أن الاحتلال ارتكب بحق الشهداء انتهاكات جسيمة، من بينها: آثار شنق وحبال على أعناق عدد كبير من الجثامين، إطلاق نار مباشر من مسافة قريبة، ما يدل على إعدامات ميدانية متعمدة .

بناءً على تلك المعطيات يسعى هذا التقرير إلى رصد وتوثيق الجرائم والانتهاكات التي تعرض لها الفلسطينييون من خلال ما ظهر على الجثامين التي أفرجت عنها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضمن هذه المحاور: جريمة الاختفاء القسري، استخدام السجون ومعسكرات جيش الاحتلال كميادين للإعدام والقتل المُمنهج بحق الأسرى والمختطفين الفلسطينيين، ويركز التقرير على حالة الجثامين التي تمّ تسليمها خلال الفترة الواقعة بين 2025/10/11 - 2025/11/16، بالإضافة إلى تسليط الضوء على بيانات تتعلق بأعداد الضحايا من الأسرى والمختفين قسرياً والمفقودين منذ السابع من تشرين الأول 2025.

1

جريمة الاختفاء القسري وغياب المُساءلة

ارتكبت سُلطات الاحتلال الإسرائيلي جريمة الاختفاء القسري التي شكلت أحد الركائز الأساسية للإبادة الجماعية التي يرتكبها في قطاع غزة، وذلك من خلال اعتقال المواطنين الفلسطينيين واقتيادهم إلى جهات مجهولة. شملت تلك الجريمة الأطفال والنساء والعديد من المدنيين الذين تمّ اعتقالهم أثناء محاولتهم الحصول على المُساعدات الإنسانية بالقرب من مواقع "مؤسسة غزة الإنسانية".[1]

وتُشير الأدلة إلى أن جيش الاحتلال اتبع سياسة مُمنهجة وعلى نطاق واسع في جريمته هذه، حيث تمّ توثيق الاختفاء القسري من أماكن عديدة منها: المنازل، الشوارع، المشافي، مراكز الإيواء وما سُميت بـ "الممرات الآمنة". وتبع ذلك فرض قيود على الإعلام والمؤسسات الحقوقية والدولية بخصوص مصير المختطفين وأماكن تواجدهم، حيث صدرت أوامر وقرارات حكومية تفرض تشديداً على أي إمكانية للتواصل مع المختطفين أو للتوصل إلى أي معلومات عنهم.[2] وفيما يلي بيانات توضح تفاصيل حول الأسرى والمختفين قسرياً حتى تشرين الثاني 2025:[3]

عدد المفقودين في قطاع غزة	9500 مدني مفقود
عدد النساء المفقودات	أكثر من 4700
عدد الأسرى من قطاع غزة	أكثر من 6700 أسير/ة
عدد الأسرى من قطاع غزة بعد اتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الأول 2025	23 أسير/ة
عدد الأسرى من الضفة الغربية	12100 أسير/ة
عدد الأسرى المعروف من النساء	49 أسيرة
عدد الأسرى المعروف من الأطفال	أكثر من 350
عدد المعتقلون الإداريون	3368
عدد الضحايا المعروفين داخل السجون الإسرائيلية منذ 2023/10/7	81 شهيد
عدد الجثامين المُتفق على تسليمها بموجب اتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الأول 2025	450
عدد الجثامين التي تمّ تسليمها لوزارة الصحة الفلسطينية في غزة حتى 14 تشرين الثاني 2025	330

تؤكد هذه البيانات -خاصةً فيما يتعلق بغزة- اتباع سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسة مُمنهجة في الاختفاء القسري، تمثل في تنفيذ اعتقالات جماعية واحتجاز فلسطينيين في مواقع سرية من دون توجيه تُهَم أو السماح بزيارات المحامين أو الجهات الحقوقية. وقد أسهمت عدة عوامل في تفاقم هذه الظاهرة، من بينها التهجير القسري، ووجود أعداد كبيرة من الضحايا تحت الأنقاض، إضافة إلى الاضطراب الذي رافق عمليات دفن الضحايا، ما أدى إلى دفن الكثيرين في مقابر جماعية من دون توثيق أو تحديد لهوياتهم.[4]

ولم يقتصر الأمر على عمليات الدفن بشكل طارئ، بل إن جيش الاحتلال نفسه قام بحفر مقابر جماعية -خلال فترة الإبادة- في محاولة لإخفاء الجرائم التي يرتكبها. كما أنّ جيش الاحتلال لم يكتف فقط بإقامة تلك المقابر الجماعية بشكل عشوائي، بل قام أيضاً بتجريف 60 مقبرة، وسرقة أكثر من 1000 جثمان. وهذا ما يُصنف تحت جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإخفاء القسري الذي ارتكبها بحق جثامين الشهداء.[5]

إن غياب المُساءلة والرقابة على أوضاع الأسرى وظروف اعتقالهم قد سمح لسلطات الاحتلال الإسرائيلي باستمرار ارتكاب الجرائم داخل السجون والمعسكرات، شملت الاعتقال غير القانوني والتعذيب ما أدى إلى مقتل أعداد كبيرة من الأسرى والمختطفين كما يوضح المحور التالي.

1

الأسر والتعذيب كأداة للإبادة

على الرغم من أن جرائم التعذيب التي يتعرض لها الأسرى الفلسطينيون قائمة منذ ما قبل 7 أكتوبر 2023، إلا أنها تصاعدت بشكل ملحوظ بعد هذا التاريخ مما أسفر عن استشهاد العديد من الأسرى داخل السجون الإسرائيلية نتيجة للتعذيب.[6] وتُمارس سلطات الاحتلال مُختلف أشكال التعذيب وتشمل الضرب وتغطية العيون لفترات طويلة، والإيهام بالغرق، والحرمان من النوم. كما تمّ توثيق حالات متعددة من العنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب والتهديد به، التي ارتكبها أفراد من جيش الاحتلال بحق الأسرى من الرجال والنساء.[7]

وخلال فترة الإبادة ظهرت أدلة إضافية تؤكد اتساع نطاق التعذيب المُمنهج بحق الأسرى الفلسطينيين الذين اختُطفوا من قطاع غزة ونُقلوا إلى سجون الاحتلال الإسرائيلي.[8] إذ ساهمت فترات الاحتجاز المطوّلة بمعزل عن العالم الخارجي في تهيئة ظروف تُعيق أي رقابة على الأوضاع الصحية للأسرى وتمنع تواصلهم مع ذويهم أو الجهات الحقوقية. وحتى حزيران 2024 أقرّ جيش الاحتلال لوسائل الإعلام الإسرائيلية بمقتل نحو 40 أسيراً أثناء الاعتقال، من بينهم 36 قُتلوا في معسكر "سديه تيمان"، ولا يشمل هذا العدد الضحايا في السجون الأخرى.[9]

مع رفض سلطات الاحتلال الإسرائيلي تقديم معلومات حول مصير أو أماكن وجود الأسرى الفلسطينيين من غزة، يظل من المتعذر تحديد العدد الدقيق للفلسطينيين الذين لقوا حتفهم أثناء الاحتجاز في القواعد العسكرية أو السجون الإسرائيلية. وعلى الرغم من ذلك وثّقت منظمات حقوقية عدة حالات تؤكد هذا النمط من الاغتيال داخل السجون، من بينها وفاة الدكتور عدنان البرش، الذي قُتل في سجن عوفر، وثائر أبو عصب في سجن كتسيعوت نتيجة الضرب المبرح على أيدي وحدات السجون الإسرائيلية، دون تلقي أي إسعاف.[10]

كما أفادت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان في إسرائيل (PHRI) بوجود آثار كسور وعنف جسدي واضح على جثث معتقلين آخرين توفوا أثناء الاحتجاز. وتشير هذه الحالات مجتمعة إلى ممارسة مُمنهجة للتعذيب والإهمال الطبي أدت إلى وفاة العديد من الأسرى الفلسطينيين، في ظل غياب المساءلة واستمرار سياسة الإفلات من العقاب داخل منظومة السجون الإسرائيلية.[11]

وفي ذات السياق، تابعت مؤسسات حقوقية فلسطينية هذه القضية حيث تمّ إرسال مُذكرة إلى لجنة مناهضة التعذيب بالاستناد إلى 330 شهادة جمعها باحثون ومحامون، تتضمن أدلة دامغة على أساليب التعذيب وسوء المعاملة غير المسبوقة والواسعة النطاق وظروف الاحتجاز التي تعرض لها المعتقلون من قطاع غزة في السجون والمعسكرات العسكرية الإسرائيلية منذ 7 /10/ 2023، بما في ذلك استخدام المعتقلين الفلسطينيين كدروع بشرية، والاغتصاب، وأشكال أخرى من العنف الجنسي.[12]

بدورها باشرت لجنة مناهضة التعذيب التحقيق مع سلطات الاحتلال بشأن ممارسات التعذيب وضروب المعاملة السيئة، ومنها الضرب الشديد، بما في ذلك على الأعضاء التناسلية، الصعق الكهربائي، التجويع؛ والإهانات الجنسية والتهديدات الواسعة بالاغتصاب. كما أُبلغت اللجنة بأن آلاف الفلسطينيين من غزة، بمن فيهم نساء وأطفال، أمضوا أشهراً في الحجز العسكري في ظروف مروّعة، خسروا خلالها حياتهم أو أطرافهم أو صحتهم.[13]

أكدت هذه الحالات من التعذيب الشديد وعمليات القتل داخل السجون، ما أفاد به الأسرى المحررون من جهة، وما بدت عليه الجثامين التي تمّ تسليمها للجانب الفلسطيني من جهة أخرى، والتي كانت في حالة صعبة وكارثية وتحمل أدلة على الجرائم التي ارتبكتها سلطات الاحتلال بحقهم، ويوضح القسم التالي حالة الجثامين وتفاصيل شُبهات سرقة الأعضاء منها.

3

من الاختفاء القسري إلى تشويه الجثامين وسرقة الأعضاء

تسلمت الجهات الفلسطينية المختصة جثامين احتجزها الاحتلال الإسرائيلي خلال العامين الماضيين، وقد وصلت تلك الجثامين في حالة حرجة للغاية، إذ بدت عليها علامات واضحة للتعذيب والتنكيل، شملت في بعض الحالات تشويهاً كاملاً في ملامح الوجه، إضافة إلى آثار تقييد في الأيدي والأرجل.[14] كما تمّ رصد الجثامين في حالة تجميد كامل، وظهرت على العديد منها علامات تعفن وتشويه واحتراق، وبعضها كان مجرداً من الملابس باستثناء اللباس الداخلي كما كانت مغطاة بالتراب.[15]

بلغ عدد الجثامين التي تسلمتها وزارة الصحة منذ 11 تشرين الأول 2025 وحتى 15 تشرين الثاني من العام نفسه 330 جثة، وصلت جميعها عبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وقد تمكّنت الطواقم الطبية من التعرّف على 97 جثة فقط، فيما دُفن 172 جثة بعد أن واجهت الطواقم المختصة صعوبات كبيرة في تحديد هوية عدد كبير من الجثامين بسبب التحلل الشديد والتشويه الواضح الذي لحق بها.[16]

وأظهرت المعاينات الأولية أن العديد من الجثث تحمل علامات تعذيب وتقييد بالأصفاد البلاستيكية، إضافة إلى عصائب على الأعين، ورصد حالات لوجود حبال ملتفة حول الرقبة.[17] تم رصد حالات لجثامين أظهرت آثار دهس بجنازير الدبابات والآليات العسكرية الإسرائيلية.[18] بالإضافة لوجود إصابات بالغة مثل تهشم العظام، جروح غائرة في الرأس والبطن والرقبة، وتمزق الجلد، ووجود ثقوب دائرية تدل على إطلاق نار، وأخرى تعرضت لبتر في الأطراف أو حروق شديدة.[19]

أظهرت المعاينات الميدانية أيضاً وجود عدد من الجثامين مبتورة الأصابع في اليدين والقدمين، وقد فسّر الأطباء ذلك بأنه نتيجة لإجراء فحوصات الحمض النووي كما وُجدت حالات لعدد من الجثامين التي تظهر عليها آثار جروح تشبه جروح العمليات الجراحية تمتدّ من الرقبة حتى العانة. كما تمّ رصد بعض حالات استئصال لقرنيات العينين وفك الاسنان للبعض الجثامين، وتمّ توثيق حالة لأحد الجثامين كان محشُوًّا بالقُطن، وجود جثمان بدون رأس، وحالة أخرى لنصف جثمان فقط.[20]

وهذه المُعطيات قد تدل إما على احتمال سرقة أعضاء، أو إجراء عمليات جراحية قبل إعدامهم. بالرغم من صعوبة التأكيد على ذلك نظراً لكون الجثامين في حالة شبه تحلل، مما يصعّب عملية الفحص الدقيق. إلا أنّه يوجد بعض الحالات التي تبدو عليها جروح قد تكون لنزع أعضاء واستئصالها. ومعظم الجروح كانت من منطقة الرقبة حتى الوسط وخاصة البطن، وهنالك بعض الجثامين التي تمّ استئصال قرنيات العينين وفك الاسنان منها.[21]

وفي ذات السياق المُتصل بسرقة الأعضاء من جثامين الأسرى أجرت شبكة الجزيرة تحقيقاً يتضمن صوراً ووثائق وشهادات تُدلل على أنّ انتهاكات الاحتلال بحق الأسرى لم تقف عند التعذيب والقتل، بل تمتد لسرقة أعضائهم. ويبرز التحقيق جثامين أعيدت من سجون ومعسكرات الاحتلال وقد غُطّيت بخيوط جراحية تمتد من العنق إلى أسفل البطن، في مشهد يصعب على الأطباء تبريره كإجراء تشريحي اعتيادي.[22]

الصور التي وثقها الفريق الطبي في غزة أظهرت آثار استئصال لأعضاء داخلية وأكياساً بلاستيكية داخل الأحشاء، ما أثار شكوكاً طبية قوية بأن الأمر يتجاوز الفحص الجنائي إلى عمليات اقتطاع منظمة لأعضاء قابلة للزرع. وأفاد أطباء كانوا قد شاركوا في فحص الجثث إن علامات الخياطة الدقيقة ونظافة الجروح لا يمكن أن تكون ناتجة عن تحلل طبيعي، بل تدل على تدخّل جراحي محترف.[23]

وتُعد اعترافات مؤسسات إسرائيلية أحد الأدلة على مسألة سرقة الأعضاء، حيث برزت اعترافات على السطح مُنذ عقود وذلك في مُقابلة أُجريت عام 2000 مع الدكتور يهودا هيس، الذي كان يشغل منصب رئيس معهد الطب الشرعي. وقال هيس في المقابلة على القناة الإسرائيلية الثانية: "إن المعهد كان يستخدم قرنيات مأخوذة من جثث، بما في ذلك جنود إسرائيليون وفلسطينيون وعمال أجانب." في ذات السياق كانت القناة الثانية قد فادت بأن "قرنيات و صمامات قلب وجلد وعظام كانت تُؤخذ من الجثث من دون إذن عائلاتها."[24] ووصل عدد الجثث التي تمّ انتزاع الأعضاء منها في ذلك الوقت 125 جثة.[25]

حتى قبل وقوع الإبادة بعام واحد، ظهرت مخاوف جدّية من احتمال استمرار سرقة الأعضاء من جثامين الشهداء المحتجزة. وكانت عدة وسائل إعلام دولية أشارت لتورط سلطات الاحتلال في عمليات سرقة أعضاء من جثث فلسطينيين. واعتبارها من أكبر المراكز العالمية في تجارة الأعضاء.[26] تأكدت هذه المخاوف خلال وقف إطلاق النار في تشرين الأول 2025، حيث أفاد المكتب الإعلامي الحكومي في غزة بأن سلطات الاحتلال متهمة بسرقة أعضاء من جثامين الشهداء، ولا سيّما قرنيات العيون. وأوضح أن الجهات المختصة رصدت ما لا يقل عن خمسة شهداء فُقدت منهم القرنيات، بالإضافة إلى أعضاء داخلية أخرى. كما أشار إلى أنه تم العثور على عشر جثامين حُشيت بالقطن بعد تفريغها من أعضائها، خصوصاً الكبد والكليتين.[27]

خاتمة

تكشف المعطيات الواردة في هذا التقرير عن نمط مُمنهج ومتسلسل من الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين خلال الإبادة الجماعية الممتدة منذ أواخر عام 2023، والتي لم تتوقف عند القتل المباشر أو التدمير الواسع للبنى التحتية، بل تجاوزت ذلك إلى استهداف الجسد الفلسطيني ذاته، عبر الاختفاء القسري، والتعذيب، ثم تشويه الجثامين وسرقة الأعضاء منها.

وتواجه الطواقم الطبية والجهات ذات الاختصاص صعوبة في التعرف على هويات الجثامين. حيث تتم معاينة ظاهرية للجثامين وتدوين ملاحظات عامة مثل: وجود التعفّن، والطول، ولون الشعر، وحالة الأسنان، ونوع الملابس، وطبيعة الإصابات الظاهرة. ويتم ذلك بحضور عدد من ذوي وأهالي المفقودين والمختفين قسراً. وتُحفظ الجثامين في الثلاجات إلى حين تمكّن ذويهم من التعرف عليهم خلال عدة أيام، تمهيداً لدفنهم،[1] وذلك في ظل عدم امتلاك ثلاجات تحفظ الجثامين مدة طويلة، وانتفاء إمكانية إجراء فحص الحمض النووي.[1]

كما تبرز مسألة سرقة الأعضاء بناءً على شهادات ميدانية موثقة بالصور والمُعاينة من الجهات المُختصة.[1] وفي هذا السياق من الضرورة بمكان التأكيد على نهج سابق لسلطات الاحتلال في سرقة الأعضاء، حيث تمتلك ما يُعد أكبر بنك جلود في العالم، وهو منشأة طبية لتخزين الجلود البشرية بغرض استخدامها علاج الحروق وأمراض الجلد السرطانية. وقد تأسس هذا البنك عام 1986 تحت إشراف القطاع الطبي العسكري، ويختلف عن غيره، بأن مخزونه لا يعتمد على التبرعات الطوعية، بل من الاستيلاء على جثث شهداء فلسطينيين، الذين يتم كذلك سرقة أعضاء أخرى منهم.[1]

تشير الأدلة الميدانية والطبية إلى أن هذه الممارسات ليست حوادث فردية أو معزولة، بل تندرج ضمن سياسة مُمنهجة تهدف إلى إذلال الضحايا الأحياء والأموات على حدّ سواء، وحرمان عائلاتهم من حقوقهم الإنسانية والقانونية في الكرامة والمساءلة. كما تُبرز الوقائع وجود استغلال مادي وسياسي لأجساد الشهداء من خلال احتجازها، أو سرقة أعضائها، أو استخدامها كأدوات ضغط في الصراعات السياسية والعسكرية.

وإن ما تم توثيقه من شواهد وصور وتقارير طبية وتحقيقية يُمثل خرقاً صريحاً لأحكام القانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقية منع الإبادة الجماعية المُعاقبة عليها (1948) اتفاقيات جنيف الرابعة (1949) ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (1998)، اللذين يُحرّمان التعذيب، والاعتداء على الكرامة الإنسانية، وتشويه الجثامين، والاختفاء القسري، وسرقة الأعضاء البشرية.

نتائج وتوصيات

النتائج

1. | الاحتجاز المُمنهج للجثامين:

سلطات الاحتلال الإسرائيلي تُمارس منذ عقود سياسة الاحتجاز القسري للجثامين في مقابر الأرقام، ثلاجات الموتى، والسجون، كأداة للضغط السياسي والتحكم الاجتماعي، ما يعكس طبيعة استعمارية تسعى للسيطرة على الجسد الفلسطيني حتى بعد الوفاة.

2.| الاختفاء القسري والتعذيب:

تم توثيق آلاف حالات الاختفاء قسري في غزة، شملت نساءً وأطفالاً ومدنيين، بالإضافة إلى آلاف الأسرى من الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد ارتبط هذا الاختفاء بجريمة الإبادة الجماعية التي تشمل الاعتقال التعسفي، التقييد، التعذيب، والإهمال الطبي، ما يدل على ممارسة سلطات الاحتلال للعنف المُمنهج ضد المجتمع الفلسطيني.

3.| التعذيب والقتل المُمنهج

الأسرى الفلسطينيون تعرضوا لأساليب تعذيب متعددة شملت: الضرب المبرح، الصعق الكهربائي، الإيهام بالغرق، الحرمان من النوم، العنف الجنسي، واستخدامهم كدروع بشرية. وقد أسفرت هذه الممارسات عن وفاة العشرات منهم داخل السجون والمعسكرات الإسرائيلية، مما يشير إلى سياسة مُمنهجة للقتل.

4. | تشويه الجثامين وسرقة الأعضاء:

الجثامين التي أفرج عنها أظهرت علامات تعذيب مروع، تقييد، حروق، كسور، وقطع أعضاء، بما في ذلك استئصال قرنيات العيون وأعضاء داخلية، وبعضها حُشي بالقطن. وتشير هذه الممارسات إلى استمرار التعدي على الجسد الفلسطيني بعد الوفاة لأغراض سياسية وطبية، بما يعكس طبيعة الاحتلال الاستعمارية.

5. | سياسة مُمنهجة ضمن الإطار الاستعماري:

جميع الانتهاكات المشار إليها تتضح من خلالها استراتيجية إسرائيلية أوسع نطاقاً تهدف إلى تفكيك البنى الاجتماعية الفلسطينية، والسيطرة على المجتمع سياسياً وجسدياً، وهو ما يتماشى مع السمات الاستعمارية للنظام الإسرائيلي، بما في ذلك الإبادة الجماعية، الاستيطان، التهجير القسري، والتطهير العرقي والضغط النفسي على الشعب الفلسطيني.

6. | غياب المساءلة الدولية:

رغم الوثائق والشهادات والأدلة الميدانية والطبية، تستمر سياسة الإفلات من العقاب، مما يعكس ضعف الرقابة الدولية على الانتهاكات الإسرائيلية، ويؤكد الحاجة المُلحة لتدخل الفواعل الدولية ذات الصلة من أجل محاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم.

7. | جرائم حرب:

تُصنف الانتهاكات الموثقة، بما في ذلك الاختفاء القسري، التعذيب المُمنهج، الإعدام خارج نطاق القانون، وتشويه الجثامين وسرقة الأعضاء البشرية، على أنها جرائم حرب وفقاً لأحكام القانون الدولي الإنساني، التي تُجرّم الاعتداء على الكرامة الإنسانية والمعاملة القاسية والمهينة بحق الأسرى والمدنيين.

توصيات

1. | وقف الإبادة بشكل فعلي:

الضغط على المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والهيئات الإنسانية، لوقف العدوان الإسرائيلي فوراً. **و**ضمان دخول المساعدات الطبية الطارئة والغذائية إلى جميع المناطق المتضررة في غزة، بما يشمل المستشفيات، ومراكز الطوارئ، والعيادات الميدانية.

2. | إعادة الإعمار وإغاثة القطاع:

توفير الدعم الدولي لإعادة الإعمار والبنية التحتية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات والمساكن، لتعويض الأضرار الناتجة عن العمليات العسكرية والسياسات الاستعمارية.

3. | حماية الأسرى والمختفين قسرياً:

مطالبة الفواعل الدولية ذات الصلة بحماية جميع الأسرى والمختفين قسرياً، للحيلولة دون استمرار تعرّضهم للتعذيب وسوء المعاملة، وانقاذ حياتهم. وإلزام سلطات الاحتلال بالكشف الفوري عن أماكن وجود جميع المختطفين وتقديم معلومات دقيقة عن أوضاعهم الصحية.

4. | الرقابة الدولية والمساءلة:

تشكيل آلية دولية مستقلة لمراقبة الالتزام بوقف الإبادة وحماية المدنيين والأسرى، مع تقديم تقارير منتظمة عن أي خروقات. وتوثيق جميع الانتهاكات المرتبطة بالاعتقال القسري، التعذيب، واحتجاز الجثامين لضمان ملاحقة المسؤولين عن هذه الجرائم قانونياً.

5. | فتح تحقيق دولي عاجل ومستقل:

تحت إشراف الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، وكافة الفواعل الدولية ذات الصلة بهدف الكشف عن ملابسات الجرائم المرتكبة ضد الأسرى والمختفين قسريًا وجثامين الشهداء الفلسطينيين، وضمان تحديد المسؤولين عنها ومحاسبتهم وفقاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

المصادر والمراجع

[1] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، "في "اليوم العالمي لضحايا الاختفاء القسري" سياسة إسرائيل في الإخفاء القسري ركن من أركان جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة"، (30 آب 2025)، https://n9.cl/322xw.

[2] عبد الناصر فروانة، "جرائم الإخفاء القسري: أبرز أوجه حرب الإبادة على قطاع غزة"، (6 تشرين الثاني 2024)، *مؤسسة الدراسات الفلسطينية*، https://www.palestine-studies.org/ar/node/1656404#.

[3] قناة نادي الأسير الفلسطيني على تطبيق telegram، "تحديث لأعداد الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي لشهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2025"، (5 تشرين الثاني 2025)، https://t.me/ppsmo/7714.

قناة المكتب الإعلامي الحكومي – غزة على تطبيق telegram، "بيان صحفي رقم (1000) صادر عن المكتب الإعلامي الحكومي"، (10 تشرين الأول 2025)، https://t.me/mediagovps/3927.

الهيئة المُستقلة لحقوق الإنسان - ديوان المظالم، *"تقرير خاص حول المفقودين والاختفاء القسري في قطاع غزة"* ، https://www.ichr.ps/public/page/124909.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "الأسرى"، https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/1409/Default.aspx.

قناة المكتب الإعلامي الحكومي على تطبيق telegram، "الاحتلال "الإسرائيلي" يرتكب 282 خرقاً لقرار وقف إطلاق النار منذ دخوله حيز التنفيذ ما أسفر عن استشهاد 242 مواطناً وإصابة أكثر من 620 آخرين"، (11 تشرين الثاني 2025)، https://t.me/mediagovps/3959.

قناة وزارة الصحة الفلسطينية – غزة على تطبيق telegram، (15 تشرين الثاني 2025)، https://t.me/MOHMediaGaza/7135.

[4] الهيئة المُستقلة لحقوق الإنسان - ديوان المظالم، *"تقرير خاص حول المفقودين"* ، مصدر سابق.

[5] قناة اللمكتب الإعلامي الحكومي - غزة على تطبيق telegram، *"*فيديو / مؤتمر صحفي للدفاع المدني الفلسطيني حول ارتكاب الاحتلال لجرائم ضد الإنسانية في مجمع ناصر الطبي بخان يونس*"* ، (25 نيسان 2024)، https://t.me/mediagovps/2756.

[6] منظمة القانون من أجل فلسطين، "منظمة القانون من أجل فلسطين تنظم حدثا جانبيا في مجلس حقوق الإنسان حول احتجاز وتعذيب الأسرى الفلسطينيين بعد 7 اكتوبر"، (25 نيسان 2025)، متوفر عبر الرابط: https://n9.cl/fi03o.

[7] المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، "على الدول تحمل التزاماتها الدولية لإنهاء جرائم التعذيب التي ترتكبها إسرائيل ضد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين"، (1 آب 2024)، متوفر عبر الرابط: https://euromedmonitor.org/ar/article/6425.

[8] هيومن رايتس ووتش، "إسرائيل/فلسطين: جحيم المعاناة الإنسانية في غزة- جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب بلا رادع"، (16 كانون الثاني 2025)، https://www.hrw.org/ar/news/2025/01/16/israel/palestine-abyss-human-suffering-gaza.

[9] مُنظمة العفو الدولية، "إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة: يجب على إسرائيل وضع حد لتعذيب الفلسطينيين في سجونها وعزلهم عن العالم الخارجي"، (18 حزيران 2024)، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2024/07/israel-must-end-mass-incommunicado-detention-and-torture-of-palestinians-from-gaza/.

[10] هيئة الأمم المتحدة – مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، *"تقرير موضوعي: الاعتقال في سياق تصاعد الأعمال العدائية في غزة (تشرين الأول/أكتوبر 2023 – يونيو/حزيران 2024)"* ،31 تموز/يوليو 2024، ص 12–13. متاح عبر الرابط: https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/countries/opt/20240731-Thematic-report-Detention-context-Gaza-hostilities-ar.pdf.

[11] المصدر السابق.

[12] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، "المركز يقدّم أدلة على التعذيب وسوء المعاملة الممنهجين بحق المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال إلى لجنة مناهضة التعذيب قبيل دورتها السادسة والثمانين"، (3 تشرين الثاني 2025)، https://n9.cl/ospo6.

[13] United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights. "*Experts of the Committee against Torture Commend Israel's Initiative for Frontline Mental Health Professionals, Raise Questions on Monitoring Conditions in Israeli Prisons and Allegations of Systemic Torture of Palestinian Detainees.*" 13 November 2025. Available at: https://www.ohchr.org/en/meeting-summaries/2025/11/experts-committee-against-torture-commend-israels-initiative-frontline.

[14] أنظر: تصريحات محمد أبو شمالة - نائب مدير الدفاع المدني في غزة على موقع الجزيرة نت.، *"بعلامات تعذيب وتشويه وقطع رؤوس.. دفن جثث 38 فلسطينيا مجهولي الهوية بغزة"* ، (11 تشرين الثاني 2025)، https://n9.cl/7ci6lt.

[15] مُقابلة مكتوبة مع المُحامي علاء السكافي، 13 تشرين الأول 2025، قطاع غزة – فلسطين.

[16] مُقابلة مكتوبة مع د. خليل الدقران المتحدث باسم مستشفى شهداء الأقصى و أحد متحدثي وزارة الصحة في غزة، (14 تشرين الأول 2025)، قطاع غزة – فلسطين.

[17] مُقابلة مكتوبة مع المُحامي علاء السكافي، مصدر سابق.

[18] مُقابلة مكتوبة مع د. خليل الدقران، مصدر سابق.

[19] المصدر السابق.

[20] مُقابلة مكتوبة مع المُحامي علاء السكافي، مصدر سابق.

[21] المصدر السابق.

[22] شبكة الجزيرة، ""للقصة بقية" يعرض صورا حصرية تفتح ملف سرقة أعضاء أسرى فلسطينيين"، (4 تشرين الثاني 2025)، https://n9.cl/867of.

[23] المصدر السابق.

[24] JTA, *"Israel Admits To Harvesting Organs After Report"*, The Forward, December 21, 2009, https://forward.com/fast-forward/121564/israel-admits-to-harvesting-organs-after-report/.

[25] Ran Reznick, *"Abu Kabir Head Only Reprimanded for Illegal Organ Removal"*, Haaretz, September 26, 2005, https://www.haaretz.com/2005-09-26/ty-article/abu-kabir-head-only-reprimanded-for-illegal-organ-removal/0000017f-f41d-d5bd-a17f-f63f85690000 .

[26] عبد الناصر فراونة، "سجون الأموات: تفاصيل بشأن سرقة الاحتلال لجثامين الشهداء"، (15 حزيران 2025)، *مؤسسة الدراسات الفلسطينية*، https://www.palestine-studies.org/ar/node/1652866#.

[27] محمد الجمل، "تدنيس الجثامين: جيش الاحتلال يسرق أعضاء الشهداء ويشوه أجسادهم"، *العربي الجديد*، تحقيقات، 25 تشرين الأول 2025، https://www.alaraby.co.uk/sites/default/files/25-10-2025/Investigations.pdf.

مركز العودة الفلسطيني
Palestinian Return Centre

info@prc.org.uk

+44 2084 530919

prc.org.uk

prclondon

100H Crown House
North Circular Road, Ealing, NW10 7PN
London, United Kingdom